Sirte University Journal of Humanities **(SUJH)** مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index
https://doi.org/10.37375/sujh.v14i1.2778

بعض المقترحات للتقليل من ظاهرة الطلاق وضمان حقوق المطلقات من وجهة نظر المطلقات بمدينة سرت دراسة ميدانية مطبقة على عينة من النساء المطلقات العاملات بكلية الآداب جامعة سرت

نومة حمد محمد الأسود
Noma.hamed@su.edu.ly
كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا

تاريخ الوصول:2023.10.07 تاريخ الموافقة: 2024.02.01

الملخّص

تهدف الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات لمحاولة التقليل من انتشار هذه الظاهرة، كما تهدف إلى وضع بعض المقترحات لضمان حقوق المطلقات، وحقوق أبنائهن من ناحية اجتماعية واقتصادية. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة واعتمدت على أداة دليل دراسة الحالة (دليل المقابلة)، وقد بلغ حجم العينة (2) مفردتان من المطلقات، وتَمّ سحبهن بطريقة العينة غير العشوائية العمدية. وتوصّلت الدراسة إلى أبرز النتائج والتي تمثلت في المقترحات للتقليل من انتشار ظاهرة الطلاق، ومنها عدم تدخل الأهالي في اختيار شريك الحياة؛ لأنّه يُعد أحد أسباب الطلاق، وكذلك الخيانة الزوجية من قِبَل الزوج، كما هناك مقترحات لضمان حقوق المطلقات منها توفير سكن، تأمين صحي للمطلقة وأبنائها، إعطاء مهرها كاملاً، وإعطاء النفقة للمطلقة أثناء فترة الطلاق.

الكلمات المفتاحية:

الطلاق، المرأة المطلقة، حقوق المطلقة، كلية الآداب، جامعة سرت.

Some proposals to reduce the phenomenon of divorce from the point of view of divorced women in the city of Sirte. A field study applied to cases of divorced women working at the Faculty of Arts, University of Sirte.

Noma hamed Mohammed Alaswad

Abstract

The study aims to present some proposals to try to reduce the spread of this phenomenon. The study also aims to develop some proposals to guarantee the rights of divorced women and the rights of their children from a social and economic perspective. The study used the case study approach and relied on the case study guide tool (interview guide). The sample size was (2) two divorced women, and they were drawn using a non-random, intentional sampling method. The study reached the most prominent results, which were represented by proposals to reduce the spread of the phenomenon of divorce, including: The family should not interfere in choosing a life partner, because it is considered one of the reasons for divorce, as is marital infidelity by the husband. There are also proposals to guarantee the rights of divorced women, including providing housing, health insurance for the divorced woman and her children, giving her full dowry, and giving alimony to the divorced woman during the divorce period.

Keywords

**divorce,
divorced women,
rights of divorced women,
Faculty of Arts,
Sirte University**

المقدّمة

يُعدّ الطلاق أحد مظاهر التفكك الأسري، وهو إعلان لفشل التوافق، وانهيار الحياة الزوجية، وتسبقه عادة مرحلة زمنية من الشقاق والنزاع، تتمثل مظاهرها في اختفاء الأهداف المشتركة بين الزوجين، وظهور الاتجاهات الفردية، وتلاشي أنماط التعاون والجهود المشتركة للحفاظ على الأسرة، وظهور عمليات انسحاب بين الزوجين داخل وخارج الوحدة الأسرية، وأيضاً ظهور اتجاهات العدوانية واللامبالاة في العلاقات الزوجية، وعلى الرغم من أنّ الطلاق يُعدّ في لحظة ما حلاً وعلاجاً لوضع أسري يصعب معه استمرارية الأسرة، فإنّه يُعدّ أبغض الحلال عند الله؛ نظراً لما يخلّفه الطلاق من آثار سلبية على حياة المطلقة والمطلق والأطفال، فقد تعاني المطلقة من مجموعة من الضغوط ذات الأبعاد الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والثقافية نتيجة لوقوع الطلاق، لذلك تود الدراسة وضع بعض الحلول والمقترحات للتقليل من ظاهرة الطلاق، وإعطاء حقوقهن ومتطلباتهن لضمان العيش في مجتمعهن حياة مستقرة كريمة.

أولاً: مشكلة الدراسة

يُعدّ الطلاق ظاهرة اجتماعية منتشرة في جميع المجتمعات، ولا شك أنّه يترتب عليه آثار سلبية تؤدي إلى تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء بين الزوجين وأقاربهم، وكذلك له الأثر الكبير على الأطفال.

ومن المعلوم أنّ معدلات الطلاق تختلف من مجتمع لآخر، وفقاً لعدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية، وكذلك الظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع، ونظراً لتأثّر المجتمع الليبي بالظروف والمتغيرات الراهنة فقد أظهرت إحصائيات الطلاق تصاعد هذه الظاهرة بالمجتمع، حيث تشير أغلب الإحصائيات المسجلة في مصلحة الأحوال المدنية

بطرابلس خلال الفترة (2005-2011) إلى أنّ عدد المطلقات وصل إلى (20864) مطلقة. (مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، 2006-2009).

كما ازداد تصاعداً معدلات الطلاق في المجتمع الليبي حسب إحصائيات مصلحة الأحوال المدنية خلال الفترة (2013-2018) وصل إجمالي حالات الطلاق (18091) مطلقة. (الهيئة العامة للمعلومات، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس،2019).

أمّا بالنسبة لمدينة سرت وضواحيها فقد شهد عام 2018 ارتفاعاً في عدد حالات الطلاق مقارنة بعدد حالات الزواج، فقد بلغت حالات الزواج المثبتة داخل المحكمة الشرعية (175) حالة زواج، في مقابل (92) حالة طلاق، أي أنّ حالات الطلاق أكثر من نصف حالات الزواج، وهذا مؤشر خطير يدل على تفاقم هذه الظاهرة، أمّا عام 2019 فقد شهد ارتفاعاً في حالات الزواج إلى (817) حالة، أمّا عدد حالات الطلاق والتي تَمّ تسجيلها فكانت (62) حالة طلاق. (مجمع النيابة والمحاكم بمدينة سرت، إحصائيات الزواج والطلاق، 2019).

ومن هنا تَمّ تسليط الضوء من المتخصصين والبحاث الاجتماعيين على دراسة هذه الظاهرة، ومحاولة وضع حلول ومقترحات للتقليل منها سواء من الناحية الشرعية، أو الاجتماعية، أو القانونية، بما يساعد على حماية هذه الفئات المتضررة منها، ويكفل لهنّ حقوقهن التي شرعها لهنّ الدين، وكفلتها لهنّ المواثيق والحقوق الإنسانية.

وتود الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس ألا وهو: ما هي المقترحات والحلول للتقليل من انتشار ظاهرة الطلاق وضمان حقوق المطلقات بمدينة سرت من وجهة نظر المطلقات العاملات بكلية الآداب بجامعة سرت؟

ثانياً: أهمية الدراسة

1- تأتي أهمية الدراسة في إمكانية تطبيق بعض المقترحات للحد من انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي عامة ومجتمع مدينة سرت خاصة.

2- توضيح واقع حقوق المطلقات وفق الشريعة الإسلامية والقانون الليبي لضمان حياتهن وحياة أبنائهن.

ثالثاً: أهداف الدراسة

1- تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب وقوع حالات الطلاق لدى المطلقات بكلية الآداب جامعة سرت، وكذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على المرأة المطلقة وأبنائها.

2- تهدف الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات لمحاولة التقليل من انتشار هذه الظاهرة لِمَا لها من آثار وأضرار على المرأة المطلقة والأبناء خاصة والمجتمع الليبي عامة.

2- كما تهدف الدراسة إلى وضع بعض المقترحات لضمان حقوق المطلقات وحقوق أبنائهن من ناحية اجتماعية واقتصادية.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

مفهوم الطلاق: هو انفصال عملية الزواج بشكل منصوص عليه ديناً وشرعاً وقانوناً (أوبزيز خيرة، 2015، ص 48).

كما عرّفه أحمد عبد اللطيف وآخرون بأنّه: انفصال رابطة الزواج عن طريق ترتيبات نظامية يضعها المجتمع في الغالب استناداً إلى أسس دينية سائدة أو عقد الزواج. (عبد اللطيف، أحمد، ص210).

التعريف الإجرائي للطلاق: هو فك القيد بين الزوج والزوجة بطريقة شرعية وقانونية وإعطاء الحقوق للمرأة المطلقة وأبنائها إنْ وُجِدوا.

مفهوم المرأة المطلقة: هي المرأة التي لا زوج لها، أو التي فارقت زوجها. (منصور، فاطمة، والجعفري، سليمة، 2020، ص4).

التعريف الإجرائي للمرأة المطلقة: هي تلك المرأة التي تَمّ إنهاء عقد زواجها بشكل رسمي من ناحية شرعية وقانونية.

مفهوم الحق: هو مبادئ الحرية أو الاستحقاق القانوني، أو الاجتماعي، أو الأخلاقي. (<http:// sotor.com>) .

التعريف الإجرائي: يقصد بذلك إعطاء حق المرأة في الراتب، والحضانة، والنفقة، والسكن، والمهر لسد احتياجاتها واحتياجات أبنائها إنْ وُجِدوا.

الدراسات السابقة: سوف نتناول في هذا الجانب بعض الدراسات التي لها علاقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة الحالية.

- دراسة يوسف محمد صالح، الطلاق وآثاره الاجتماعية والنفسية على الزوجة في المجتمع الليبي "دراسة ميدانية على عينة من المطلقات بمدينة سرت"، لعام 2022م. (المحمد، يوسف، 2022.)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على أسباب الطلاق في مدينة سرت، وكذلك التعرّف على الآثار الاجتماعية، والنفسية للطلاق على الزوجة.

أمّا الإجراءات المنهجية: فاستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على أداة الاستبيان، وتَمّ تطبيق عينة كرة الثلج باختيار مجموعة من مفردات المجتمع، التي تكوّنت من (50) مفردة.

وقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يأتي:

1- أوضحت الدراسة أنّ أغلب حالات الطلاق في الفئات العمرية الشابة التي يتراوح أعمارهن من(18-27) سنة، ويلاحظ انخفاض تدريجي في نسب الطلاق لكل من تجاوزت سن 27 سنة.

2- كما كشفت الدراسة أنّه من ضمن الآثار الاجتماعية للطلاق على الزوجة: التفكك والتصدع العائلي- النظرة الدونية للمطقة إنْ أخذت حقها بعد الطلاق- عدم القدرة على تحمل مسؤوليتهن ومسؤولية أطفالهن اجتماعياً ومادياً.

- كما توصّلت الدراسة إلى أنّ هناك آثاراً نفسية للطلاق متمثلة في: أنّ الطلاق يؤدي إلى أزمة واضطرابات نفسية حادة للمطلقة فأغلب المطلقات يعرضن أنفسهن على أخصائي الأمراض النفسية.

- دراسة علي الربابعة، أسباب الطلاق والحلول المقترحة لمعالجتها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين في الأردن، لعام 2015م. (الربابعة، علي، 2015).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين وكيفية معالجة موضوع الطلاق، وتخفيض نسبته لتحقيق استقرار الأسرة الأردنية.

أمّا الإجراءات المنهجية: فاستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتَمّ الاعتماد على أداة المقابلة كأداة لجمع البيانات، وقد وقع اختيار عينة الدراسة على مجموعة من القضاة الشرعيين، ومجموعة من المطلقين والمطلقات من كافة محافظات الأردن، وتَمّ سحبها بطريقة عشوائية.

وقد توصّلت إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يأتي:

1- أظهرت نتائج الدراسة أنّ أكثر الأسباب تأثيراً على الطلاق سوء اختيار شريك الحياة بنسبة (83%)، ثم تدخّل أهل الزوجة الدائم في حياتهم الخاصة بنسبة (77%)، ثم تدخّل أهل الزوج وخاصة أم الزوج بنسبة (70%)، ثم يأتي التقصير في تأدية الزوجة لحقوق الزوج بنسبة (63%)، وجاء بنفس النسبة التقصير في تأدية الزوج لحقوق الزوجة بنسبة (63%)، ثم قلة الالتزام الديني بنسبة (60%).

2- أظهرت الدراسة أهم المقترحات لعلاج ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني، حيث جاءت في المرتبة الأولى من مقترحات القضاة الشرعيين اتباع المنهج الإسلامي في عملية اختيار شريك الحياة بنسبة (90%)، ثم في المرتبة الثانية وجود مكاتب للإصلاح الأسري بنسبة (83%)، ثم التوعية والإرشاد بشتى الوسائل بنسبة (80%) من خلال وسائل الإعلام والإذاعة المرئية والمسموعة، ثم جاءت في المرتبة الرابعة أنْ يعرف كل زوج حقوق الآخر وكذلك كثرة الخلافات بين الزوجين بنسبة (57%)، ثم التركيز على الكفاءة في الزواج بنسبة (50%)، ثم التسامح بين الزوجين، وكذلك الصبر على مشاق الحياة بنسبة (47%)، ثم إعطاء علاوة مجزية لزوجة الموظف التي لا تعمل بنسبة (43%)، ثم تربية الأبناء ليكونوا أزواجاً صالحين في المستقبل بنسبة (37%)، ثم جاءت إيجاد مواد تعليمية في مناهج المدارس والجامعات بنسبة (30%).

-كما أظهرت نتائج الدراسة مقترحات من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، حيث جاءت في المرتبة الأولى ضرورة من وجود دورات التأهيل للحياة الزوجية بنسبة (88%)، ثم التدخّل الإيجابي لأهل الزوجين بنسبة (85%)، ثم اختيار شريك الحياة المناسب بنسبة (80%)، ثم وجود مراكز للاستشارات الأسرية بنسبة (72%)، ثم طول فترة التعارف قبل عقد القِران بنسبة (685)، ثم عدم خروج المشاكل من خارج البيت بنسبة (58%)، ثم جاءت عدم إجبار الفتاة على الزواج بنسبة(425)، وأخيراً جاءت الحد من الفساد في المجتمع بنسبة(32%).

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة.

- أوجه الاتفاق من حيث الهدف: اتفقت الدراستان في معرفة أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقات، في حين الدراسة الحالية اتفقت مع الدراسات السابقة في نفس الهدف وهو معرفة أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقات، كما اتفقت الدراسة الحالية مع (دراسة يوسف احمد صالح) في معرفة الآثار الاجتماعية والنفسية للمطلقات، بالإضافة إلى اتفاقها مع (دراسة على الربابعة) في محاولة تقديم مقترحات للتقليل من انتشار ظاهرة الطلاق لِمَا له من آثار على المرأة المطلقة والأبناء والأسر والمجتمع عامة.

-من حيث الإجراءات المنهجية: اتفقت الدراستان في استخدم المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لدراسة الظواهر الاجتماعية، في حين اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام هذا المنهج، كما اتفقت (دراسة يوسف احمد صالح) مع الدراسة الحالية في استخدام أداة الاستبيان باعتباره الأداة المناسبة لجمع البيانات، وكذلك في سحب العينة بالطريقة العشوائية.

– أوجه الاختلاف من حيث الهدف: اختلفت (دراسة يوسف احمد صالح) في معرفة الآثار الاجتماعية والنفسية للطلاق على الزوجة، بينما هدفت (دراسة علي الربابعة) إلى محاولة تقديم حلول للتقليل من هذه الظاهرة، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن الدراستين السابقتين في معرفة الآثار الاقتصادية للطلاق على المطلقة وأبنائها، بالإضافة إلى محاولة تقديم مقترح لضمان حقوق المطلقات بمدينة سرت.

– أوجه الاختلاف من حيث الإجراءات المنهجية: اختلفت (دراسة علي الربابعه) في استخدام أداة المقابلة لجمع البيانات، بالإضافة إلى ذلك (دراسة يوسف احمد صالح) بلغ حجم عينة المطلقات (50) مفردة، تمّ سحبها بطريقة كرة الثلج.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: النظرية الاجتماعية المفسّرة لظاهرة الطلاق

1– نظرية التفكك الاجتماعي: أكد أنصار هذه النظرية أنّ كثيراً من المشاكل الاجتماعية المتمثّل بعضها في عدم استقرار نظام الزواج، وتفكك الأسرة بصفة عامة وانحراف وتشرد الصغار بصفة خاصة، بحيث لا يكون للفرد معرفة دقيقة لِمَا يتوقعه من الآخرين وما يتوقعه منه. (ديمة حدا بري، 2019، ص 180).

ويرى أنصار هذه النظرية أنّ العوامل المادية المتمثّلة في نقص الموارد، وقلة فرص العمل والفقر هي العامل الأساس في التفكك الأسري؛ ذلك أنّ زيادة المتطلبات المادية من جهة، وعدم قدرة الزوج على القيام بمسئولياته بوصفه رباً للأسرة من جهة أخرى تضع الكثير من الضغوط على الزوج التي قد تدفعه إلى العنف للتعبير عن غضبه ونقمته على المجتمع، أو ترك المنزل للهروب من المسئوليات، وهذا يزيد فرص انهيار وتفكك الأسرة. (عكرش أيمن، 2015، ص ص 102-103)

2– النظرية اللامعيارية: أشارت النظرية اللامعيارية عند دوركايم إلى أنّ المشكلة الاجتماعية تعزى إلى عوامل ترجع في الأساس إلى التنظيم الاجتماعي الذي عجز عن تنظيم وتحديد القواعد والمعايير المنظمة للسلوك عند أفراده لتحقيق أهدافهم الشخصية في إطار الأهداف العامة وبالوسائل المباحة ضمن الثقافة السائدة في المجتمع؛ أي أنّ هناك أهدافاً عامة متفقاً عليها إلا أنّه لا يوجد أي اتفاق على الوسائل والأساليب المحققة لها؛ ويرجع ذلك لاضطراب التنظيم وعجزه في جعل الأفراد يمتثلون للقواعد التي وضعها المجتمع لأفراده لتحقيق أهدافهم وأصبح بذلك كل منهم يسعى لتحقيقها بالوسائل التي يراها مناسبة، وبذلك ينتشر الطلاق، ويسود انعدام النظام، وتغيب السوية الاجتماعية. (ديمة حدا بري، ص181)

ثانياً: التعقيب على النظرية: يرى أنصار نظرية التفكك الاجتماعي أنّ الظروف الاقتصادية هي إحدى الأسباب وأكثرها تأثيراً على انتشار ظاهرة الطلاق. حيث أكّد رواد هذه النظرية أنّ التغير الاقتصادي كان سبباً رئيساً للفوضى الاجتماعية والتفكك الاجتماعي بشكل عام، وعلى رأسهم الطلاق بشكل خاص.

كما أكّد دوركايم أنّ سبب انتشار ظاهرة الطلاق يرجع إلى عوامل اجتماعية متمثلة في اللامعيارية؛ أي بمعنى أنّ انهيار القواعد والمعايير المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد تؤدي إلى حدوث ظواهر اجتماعية ومن بينها ظاهرة الطلاق؛ لأنّ الاتفاق والتمسك بالقواعد والمعايير الموجودة بالمجتمع هو أحد أسباب الانسجام والاستقرار الأسري.

ثالثاً– ظاهرة الطلاق وأحكامها وضمان حقوق المطلقات في الاسلام:

الطلاق ثابت في الكتاب والسنة والإجماع والمعقول فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (سورة البقرة، من الآية 229)، وقوله تعالى: ﴿لاَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاء﴾. (سورة البقرة، من الآية 236). وقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾.(سورة الطلاق، الاية1).

وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف: (أبغض الحلال عند الله الطلاق).

وحيث إنّ شريعة الإسلام جعلت الطلاق بيد الرجل وحده، لكنها فتحت سبلاً عديدة أمام المرأة المظلومة أو التي لا تطيق العيش مع زوجها لتتحرر من ميثاق الزواج، ولتبدأ حياة أخرى مع زوج آخر، ومن هذه السبل حكم (الخلع) الذي أقرّته الشريعة الإسلامية وجعلته وسيلة للتفريج عن الزوجة التي تريد الخلاص من حياة الشقاء مع زوجها، بأنْ تتنازل له عن شيء من حقوقها المادية مقابل الطلاق، فيجب لها الآتي: (محمد رندا، 2017، ص 275).

1- **نفقة العدة:** عدة الطلاق هي فترة زمنية يحلّ للزوج إرجاع زوجته إلى عصمته دون رضاها ودون عقد جديد إنْ كانت عدتها من طلاق رجعي أو بائن بينونة صغرى، أمّا إنْ كانت عدتها من طلاق بائن بينونة كبرى فتحرّم

عليه حتى تتزوج من رجل غيره، وتقدّر عدة الطلاق ثلاثة شهور، وخلال فترة العدة يجب على الزوج نفقة زوجته التي طلقها. (https://mawdoo3.com)

2- **حق الحضانة:** الأطفال ثمرة الزواج، وللأبناء حقوق على والديهم من نفقة ونسب من قبل الأب، وإرضاء الأم.

3- حق الصداق المؤجل: للمطلقة الحق في الصداق المؤجل مطلقاً حين الطلاق وانتهاء العدة.

4- حق الميراث: للمطلقة الحق في ميراث زوجها إنْ طلقها ومات وهي في عدة الطلاق الرجعي سواء أطلقها في حال صحته أم في مرض موته. (http://aladel.gov.ly)

رابعاً: ضمان حقوق المطلقات في القانون الليبي:

ينصّ قانون رقم (578) لسنة 1982، المتعلق بتنظيم المعاش الأساسي قرار الجنة الشعبية العامة سابقاً بإصدار لائحة المعاش الأساسي للمطلقات.

شروط استحقاق فئة المطلقات، حيث تنصّ المادة (26) بشأن معاش المطلقات ما يأتي:

أ- يستحق المعاش الأساسي للمطلقة متى توافرت فيها الشروط العامة للاستحقاق وما تنصّ عليه هذه المادة.

ب- وإذا طلق الزوج زوجته استحقت المطلقة معاشاً أساسياً مستقلاً.

ج- ويراعى بشأن المطلقة غير ذات الأولاد التي لا يتجاوز سنها الأربعين أنْ يربط لها المعاش الأساسي بصفة مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد وذلك على أنْ توفر لها اللجنة الشعبية العامة بالبلدية عملاً مناسباً من حيث نوعه ومكانه خلال هذه المدة فإذا لم يتوفر لها العمل المذكور فيستمر منحها المعاش الأساسي إلى أنْ يوفر لها العمل.

د- وفي جميع الأحوال ينتهي استحقاق المطلقة للمعاش الأساسي بزواجها أو التحاقها بعمل أو فقدها أي شرط من شروط الاستحقاق.

كما تنصّ المادة (27) بشأن المطلقات ذات الأولاد:

أ- إذا كانت المطلقة تعول أولاداً من طليقها فتستحق معاشاً واحداً عن نفسها وعن أولادها المذكورين.

ب- وإذا تعددت المطلقات لنفس الطليق فتستحق كل منهن معاشاً أساسياً مستقلاً عن نفسها وأولادها.

ج- على أنّه إذا كان للمُطلقة أولاد من آباء متعددين فيستحق معاش أساسي لهذه المطلقة ومعاش أساسي لأي مجموعة من أولادها المذكورين متى قامت ضرورة تقتضي أنْ تعيش هذه المجموعة في معيشة مستقلة.

د- وإذا تزوجت المطلقة أو التحقت بعمل أو فقدت أي شرط من شروط الاستحقاق فينتهي استحقاقها للمعاش الأساسي.

ويستحق هؤلاء الأولاد-ذكوراً كانوا أو إناثاً-معاشاً واحداً متى كانوا يقيمون معاً في معيشة مشتركة فإذا تعدد آباؤهم وقامت ضرورة تقتضي أنْ تعيش كل مجموعة منهم في معيشة مستقلة فتستحق كل مجموعة معاشاً مستقلاً. (اللجنة الشعبية العامة سابقاً، قرار رقم (578)، المتعلق بتنظيم المعاش الأساسي، 1982م).

الإجراءات المنهجية:

أولاً: نوع الدراسة ومنهجها وأدوات جمع بياناتها:

تُعدّ هذه الدراسة من الدراسات الكيفية التي تهدف إلى وصف الظواهر وفهمها بشكل عميق في ميدان الدراسة كالسلوك، والطبيعة، والدافعية. فقد اعتمدت الدراسة الحالية على منهج دراسة الحالة باعتباره منهجاً متميزاً ومتعمقاً يقوم أساساً على الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل. (https://security-legislation.ly > law)

ولذلك تَمّ جمع بيانات الدراسة عن طريق أداة دليل دراسة الحالة (دليل المقابلة) من أجل تغطية تساؤلات الدراسة.

ثانياً: اختبار الصدق للأداة:

بعد الانتهاء من تصميم أداة دليل دراسة الحالة وتضمينها أهداف وتساؤلات الدراسة، قامت الباحثة للتأكيد من صلاحية الأداة للتطبيق وتحقيق الأهداف بعرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين حيث تَمّ إجراء كل التعديلات التي اقترحها المحكمون.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة وطرق اختيارها:

تكوّن مجتمع الدراسة من النساء المطلقات العاملات بكلية الآداب بجامعة سرت، وتضمن مجتمع الدراسة (موظفات وأعضاء هيئة تدريس)، وبلغ حجم العينة الكلي (5) مطلقات بالكلية، تَمّ التطبيق على (2) مفردتين فقط نظراً لبعض ظروف المطلقات الاجتماعية والثقافية، وتَمّ سحبها بأسلوب العينة غير العشوائية بطريقة عمدية.

رابعاً: عرض بيانات الدراسة وتحليلها وتفسيرها:

في هذا الجانب سيتم سرد الحالات التي تَمّ مقابلتهن من أجل أنْ يفن بغرض الدراسة وتساؤلاتها، وكذلك تفسير نتائج الدراسة مقارنة بنتائج الدراسات السابقة:

1- الحالة (أ).

حالة موظفة، عمرها:56 سنة، السن عند الزواج: 24سنة، مدة الحياة الزوجية: أقل من سنة، وليس لديها أبناء، تقطن بالحي رقم (2) سرت المركز، المستوى التعليمي/ماجستير، الدخل الشهري: 2500 دينار ليبي.

- سُئلت الحالة عن طبيعة السكن أثناء الزواج؟

أجابت بأنّ السكن مستقل مع الزوج فقط.

- سُئلت عن طريقة التعرّف على الزوج؟

أجابت عن طريق الأهل.

سُئلت عن الطرف الذي طلب الطلاق؟

أجابت بأنّ هي نفسها الحالة التي طلبت الطلاق (الطليقة).

- سُئلت عن سبب الطلاق؟

أجابت الحالة بأنّ سبب الطلاق كان عدم قبولها نفسياً واجتماعياً للزوج وعدم الانسجام الروحي والعاطفي بين الزوجين لاختيار شريك حياتها عن طريق أهلها وأهل الزوج.

- سُئلت عن الآثار الاجتماعية والنفسية للطلاق من وجهة نظر المطلقة؟

أجابت المبحوثة بأنّ الآثار الاجتماعية السلبية للطلاق تتمثل في النظرة الدونية للمطلقة من المجتمع، وكذلك السخرية، والشماتة من قِبَل بعض أفراد المجتمع، كما أجابت بأنّ له أثراً إيجابياً في فك قيودها بنفسها، وحرية الرأي في اتخاذ قرارات حياتها بعد الطلاق.

كما أجابت بأنّ الآثار النفسية السلبية للطلاق تتمثل في الاشمئزاز من الحياة والناس المحيطين بها، وكذلك كان للطلاق أثر سلبي على أسرة المطلقة والشعور بالذنب بشأن تدخّلهم في اختيار شريك حياتها، أمّا بالنسبة للأثر النفسي الإيجابي للطلاق فأجابت المطلقة بأنّها شعرت بالاعتزاز بالنفس نتيجة فرض رأيها بعد القيود التي عاشتها مع زوجها وتدخّل أهلها في شؤون حياتها.

- سُئلت عن المقترحات التي تقلل من ظاهرة الطلاق من وجهة نظرها؟

أجابت بأنّ حرية اختيار شريك الحياة لكلا الطرفين يقلل من انتشار ظاهرة الطلاق، وكذلك تقوية الوازع الديني لكلا الطرفين، وعدم تدخّل أهالي الزوجين في حياتهم.

- سُئلت عن المقترحات لضمان حقوق المطلقات من وجهة نظرها؟

أجابت توفير سكن، تأمين صحي للمطلقة وأبنائها، إعطاء مهرها كاملاً، وإعطاء النفقة للمطلقة أثناء فترة الطلاق.

2- الحالة (ب).

حالة عضو هيئة تدريس، عمرها:40 سنة، السن عند الزواج: 25 سنة، مدة الحياة الزوجية: أقل من سنة، وليس لديها أبناء، تقطن بضواحي مدينة سرت (وادي جارف)، المستوى التعليمي/ماجستير، الدخل الشهري: 3000 دينار ليبي.

- سُئلت الحالة عن طبيعة السكن أثناء الزواج؟

أجابت بأنّ السكن مستقل مع الزوج فقط.

- سُئلت عن طريقة التعرف على الزوج؟

أجابت لوحدي.

- سُئلت عن الطرف الذي طلب الطلاق؟

أجابت بأنّ هي نفسها الحالة التي طلبت الطلاق (الطليقة).

- سُئلت عن سبب الطلاق؟

أجابت الحالة بأنّ سبب الطلاق خيانة زوجية وعدم الانسجام الروحي والعاطفي بين الزوجين، وعدم رغبة الزوج في استكمال دراستي.

- سُئلت عن الآثار الاجتماعية والنفسية للطلاق من وجهة نظر المطلقة؟

أجابت المبحوثة بأنّ الآثار الاجتماعية السلبية للطلاق تتمثل في التفكك الأسري، وعدم رغبة المطلقة في الزواج مرة ثانية، كما أجابت بأنّ الطلاق له آثار إيجابية متمثلة في حرية الرأي، ورفع المستوى التعليمي، والاستقلال المادي.

كما أجابت بأنّ الآثار النفسية السلبية للطلاق تتمثل في الاشمئزاز من الحياة الزوجية، وغياب الثقة بالرجال، والشعور بالاكتئاب أثناء فترة الطلاق، والشعور بالعزلة الاجتماعية عن المحيط الاجتماعي، والخوف من المستقبل، والشعور بالتقليل من قيمة النفس واحترامها خاصة أثناء فترة الطلاق، أمّا بالنسبة للأثر النفسي الإيجابي للطلاق فأجابت المطلقة بأنّها شعرت بالاعتزاز بالنفس بعد مرور فترة من الطلاق نتيجة فرض رأيها، والشعور باسترجاع كرامتها بنفسها عندما طلبت الطلاق، وقوة الإيمان بالقضاء والقدر.

- سُئلت عن المقترحات التي تقلل من ظاهرة الطلاق من وجهة نظرها؟

أجابت بأنّ المقترحات التي تقلل من ظاهرة الطلاق تتمثل في إقامة دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج قبل الزواج، والتأني في حسن اختيار شريك الحياة، وعدم تدخّل أهالي الزوجين في حياتهم، والقدرة على تلبية مطالب الأسرة، والاستقلال المادي، وتقوية الوازع الديني بين الزوجين، ومشاركة الزوجة في القرارات الأسرية، والتعاون والتسامح بين الزوجين.

– سُئلت عن بعض المقترحات لضمان حقوق المطلقات من وجهة نظر المطلقة ؟

أجابت ضرورة من زيادة قيمة الراتب، وتوفير سكن ملك للمطلقة وأبنائها إنْ وُجِدوا، والتأمين الصحي للمطلقة وأبنائها، وإعطاء حق مهرها كاملاً، وإعطاء نفقة المطلقة أثناء فترة الطلاق، وحق حضانة أبنائها إنْ لم تتزوج ثانية، وتوفير فرص عمل للمطلقات اللاتي لا يعملن.

استخلاصات حول الحالات:

1-كشفت الدراسة أنّ الفئة العمرية التي وقع فيها الطلاق تتراوح ما بين (20-25) سنة، وتتفق هذه النتيجة مع (دراسة يوسف احمد صالح) و(دراسة علي الربابعة) التي أوضحت أنّ أغلب حالات الطلاق في الفئات العمرية الشابة التي يتراوح أعمارهن من (18-27) سنة.

2-كشفت الدراسة أنّ الطرف الذي طلب الطلاق كانت الطليقة وذلك بسبب عدم الانسجام الروحي والعاطفي بين الزوجين، ومما أدي بالتالي إلى طلب الطلاق.

3-كشفت الدراسة أنّ سبب الطلاق يرجع إلى تدخّل أهالي الزوجين في طريقة الاختيار، وكذلك الخيانة الزوجية من قِبَل الزوج، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع (دراسة علي الربابعة) التي أظهرت أحد نتائجها أنّ سبب الطلاق كان يتمثل في سوء اختيار شريك الحياة بنسبة (83%)، ثم تدخّل أهل الزوجة الدائم في حياتهم الخاصة بنسبة (77%)، ثم تدخّل أهل الزوج وخاصة أم الزوج بنسبة (70%).

4- أمّا بالنسبة للآثار الاجتماعية والنفسية للطلاق من وجهة نظر المطلقة فكشفت الدراسة أنّ الآثار الاجتماعية السلبية تمثلت في التفكك الأسري، والنظرة الدونية للمطلقة من قِبَل المجتمع، والسخرية، والشماتة. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج (دراسة يوسف احمد صالح) التي ترى أنّ أحد الآثار الاجتماعية السلبية للطلاق متمثلة في التفكك الأسري، والنظرة الدونية للمطلقة من قِبَل المجتمع، والعزلة الاجتماعية عن المحيط الاجتماعي، كما أظهرت الدراسة أنّ للطلاق آثار إيجابية متمثلة في حرية الرأي، ورفع المستوى التعليمي، والاستقلال المادي. بينما الآثار النفسية السلبية للطلاق تتمثل في الاشمئزاز من الحياة الزوجية، وغياب الثقة بالرجال، والشعور بالاكتئاب أثناء فترة الطلاق، والخوف من المستقبل، والشعور بالتقليل من قيمة النفس واحترامها خاصة أثناء فترة الطلاق، أمّا بالنسبة للأثر النفسي الإيجابي للطلاق الشعور بالاعتزاز بالنفس بعد مرور فترة من الطلاق نتيجة فرض رأيها، والشعور باسترجاع كرامتها بنفسها عندما طلبت الطلاق، وقوة الإيمان بالقضاء والقدر. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع (دراسة يوسف احمد صالح) التي توصّلت إلى أنّ بعض المطلقات تعرّضن إلى اضطرابات نفسية أثناء فترة الطلاق ما اضطرهن لعرض أنفسهن على أخصائي الأمراض النفسية.

5- بالنسبة للمقترحات للتقليل من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات كشفت الدراسة أنّ طريقة اختيار شريك الحياة لوحدها، وعدم تدخّل أهالي الزوجين في حياتهم تُعدّ أحد المقترحات للتقليل من ظاهرة الطلاق، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع (دراسة علي الربابعة) التي توصّلت إلى أنّ طريقة اختيار شريك الحياة لها دور في التقليل من ظاهرة الطلاق بنسبة (90%).

6- أمّا بالنسبة للمقترحات لضمان حقوق المطلقات من وجهة نظر المطلقات فقد جاءت في المرتبة الأولى توفير السكن للمطلقة وأبنائها إنْ وُجِدوا، ثم التأمين الصحي للمطلقة وأبنائها، ثم إعطاء حق مهرها كاملاً، ثم إعطاء نفقة المطلقة أثناء فترة الطلاق، ثم حق حضانة أبنائها إنْ لم تتزوج ثانية، ثم توفير فرص عمل للمطلقات اللاتي لا يعملن.

التوصيات

1- ضرورة إقامة دورات تأهيلية قبل الزواج للمقبلين على الزواج لوعيهم بما يدور بالحياة الزوجية، وما عليهم من حقوق وواجبات للتقليل من انتشار ظاهرة الطلاق.

2- توعية الأسر والأهالي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام بعدم التدخّل بحياة الزوجين لِمَا له من آثار اجتماعية واقتصادية وكذلك نفسية سواء على المطلقين وأبنائهم بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة وما يترتب على ذلك من انتشار الجرائم والانحراف وانتشار المخدرات والدعارة بالمجتمع الليبي.

3- تقوية الوازع الديني للأسر الليبية من خلال الخطب الدينية بالمساجد وما يترتب على ذلك من آثام وأضرار على كل من يقصر في حقوق وواجبات الطرف الآخر، ويحث الخطيب كل زوج أنْ يتقي الله ويعطي الزوجة حقها كاملاً ولا يظلمها.

4- ضرورة إنشاء مركز خدمة اجتماعية ونفسية بمدينة سرت لعلاج أسباب انتشار الظاهرة في الآونة الأخيرة، ونشر الوعي بين الأسر الليبية ومعرفة الزوجين بحقوقهم وواجباتهم، لِمَا لهذه الظاهرة من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية على المطلقات والمطلقين وأبنائهم للتقليل من حدوث انتشار ظاهرة الطلاق.

5- ضرورة اعتماد الشؤون الأسرية في المناهج الدراسية، ووضع صيغة مناسبة لكل مرحلة من مراحل هذه الدراسة، لمعرفة العلاقة الزوجية وما تترتب عليها من حقوق وواجبات، وهذه وسيلة ناجحة لتوعية المجتمع، وحل جميع المشكلات، وخصوصا في الوقت الحالي.

6- ضرورة إقامة ندوات ومحاضرات تثقيفية بجامعة سرت خاصة والجامعات الليبية بصفة عامة لنشر الوعي بين المتزوجين والمقبلين على الزواج وما عليهم من حقوق وواجبات.

7- على الجهات الحكومية المختصة بشؤون المطلقات وأبنائهن والمتمثلة في صندوق التضامن الاجتماعي توفير حقوق المطلقات وأبنائهن من سكن، وزيادة قيمة الراتب الشهري، وضمان تأمين صحي للمطلقة وأبناءها، وإعطاء حق مهرها كاملاً، وإعطاء نفقة المطلقة أثناء فترة الطلاق، وحق حضانة أبناءها إنْ لم تتزوج ثانية، وتوفير فرص عمل للمطلقات اللاتي لا يعملن لضمان حياتهن وحياة أبنائهن حياة حرة كريمة.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد عبد اللطيف وآخرون، سيكولوجية المشكلات الأسرية، دار المسرة، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- أوبزيز خيرة، صورة الذات لدى أبناء الطلاق، رسالة ماجستير منشورة بقسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم النفس، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2015.
- أيمن عكرش، دراسة مقارنة لظاهرة التفكك الأسري في ريف وحضر محافظة الشرقية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثالث، سبتمبر، جامعة الزقازيق، مصر، 2015.
- حدا بري ديمة، الطلاق وعلاقته بالجريمة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد التاسع، العدد الثامن عشر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019.
- رندا يوسف محمد، دراسة ظاهرة الطلاق المبكر فيريف محافظة أسيوط، بقسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، مصر،2017.
- على الربابعة، أسباب الطلاق والحلول المقترحة لمعالجتها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين في الأردن، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 162، الجزء الرابع، يناير، 2015.
- فاطمة منصور، وسليمة الجعفري، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الليبية المطلقة في ظل التغيرات الراهنة للمجتمع الليبي، 2020.
- اللجنة الشعبية العامة سابقاً، قرار رقم (578)، المتعلق بتنظيم المعاش الأساسي، 1982م.
- مجمع النيابة والمحاكم بمدينة سرت، إحصائيات الزواج والطلاق، 2019..
- مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، (2006-2009).
- الهيئة العامة للمعلومات، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، 2019.
- يوسف امحمد صالح، الطلاق وآثاره الاجتماعية والنفسية على الزوجة في المجتمع الليبي، دراسة ميدانية على عينة من المطلقات بمدينة سرت، مجلة أبحاث، كلية الآداب، جامعة سرت، العدد العشرون، سبتمبر، 2022.
- http://aladel.gov.ly
- https://mawdoo3.com
- https://security-legislation.ly law<
- http:// sotor.com .